بقرار محكمة العدل العليا الذي وصفه بأنه «وثيقة اعلامية لا مثيل لها من ناحية اسرائيل»، من كل قرار تتخذه الامم المتحدة ضد اسرائيل، وتكون له انعكاسات عملية «لأن ذلك سوف يقود الى القضاء على فرصة المفاوضات من أجل السلام» (**المصدر نفسه**).

وعدّد رابين الجوانب الهامة في القرار من وجهة نظر الحكومة، فأشار الى انه تضمّن اعترافاً بقدرة الحكومة على ان تتخذ في حالات الطوارىء خطوات دون ان تمنح المتضررين من تلك الخطوات حق اسماع رأيهم فيها قبل تنفيذها، بل تحقيق ذلك بعد تنفيذ تلك الخطوات. ورأى ان لهذه السابقة التي تقررت، الآن، أهمية من درجة أولى (**المصدر نفسه**).

وعلى الصعيد السياسي ـ الداخلي، أعرب معظم أعضاء الكنيست، ومن مختلف الكتل الصهيونية، عن ارتياحهم لقرار محكمة العدل العليا. فالوزير بنيامين بن ـ اليعيزر أعرب عن أمله في ألّا تتكرّر الظروف التي ألزمت الحكومة باتخاذ قرار الابعاد. لكنه استدرك قائلاً: «ولكن اذا حصل ذلك، فإنني أؤيد الابعاد ثانية، لأنني ملتزم بالسلام والأمن». كذلك رحّب الوزير يوسي ساريد (ميرتس) بقرار المحكمة. فعلى حدّ قوله «فالقضاة الذين واجهوا وضعاً معقّداً، اتخذوا قراراً متوازناً ومسؤولاً» (**هآرتس**، ١٩٩٣/١/٢٩).

أمّا كتل المعارضة، فلم يخل ترحيبها او ارتياحها لقرار محكمة العدل العليا، من الغمز من قناة الحكومة. فعضو الكنيست، اسحق شامير، دعا الحكومة الى مواصلة الصراع ضد «الارهاب»، ولكن، في المقابل، الى بذل الجهود للتقدم في عملية السلام. وأعرب شامير عن قلقه من تهديد مجلس الامن الدولي، بفرض عقوبات على اسرائيل، وأشار الى انه عارض بشدة تعيين د. بطرس غالي في منصب الامين العام للامم المتحدة. أمّا عضو الكنيست بنيامين بيغن، فأشار، في معرض تعقيبه على قرار المحكمة، الى انه كان هناك قدر كبير من الاهمال في عملية الابعاد، كما وجد الأمر تعبيراً عنه في قرار المحكمة التي قررت ان أمر الابعاد الجماعي ملغى من أساسه. وأضاف بيغن الابن «ان الليكود سيقف الى جانب الحكومة في هذا الصراع الصعب، على الرغم، وهذا ما يدعو للأسف، من ان هناك أكثرية غير مرئية في هذه الحكومة، قد تمكّن حركة 'حماس' من الانتصار في هذا الصراع» (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، أصدرت حركة «تسوميت» بياناً أعلنت فيه تأييدها لرئيس الحكومة في موضوع الابعاد. كذلك أعربت كتلة المفدال البرلمانية، في بيان أصدرته، عن ارتياحها لقرار المحكمة (**المصدر نفسه**).

وتناول عدد من المعلّقين الصحفيين والقانونيين قرار المحكمة من جوانبه المختلفة. فالمعلّق القانوني، موشي هنغبي، رأى ان «ملخّص قرار المحكمة واضح ومرعب: ففي اسرائيل العام ١٩٩٣، يحق لقائد عسكري ان يطرد مئات الاشخاص، دون ان يكون مطالباً، مسبقاً، بتقديم أي دليل اثبات أيّاً كان ضدهم، ودون منح هؤلاء الناس مهلة لاثبات براءتهم. ومحكمة العدل العليا، كما يتضح من القرار، لم تكتف بعدم منع ذلك، بل أضفت الشرعية القانونية على عملية الابعاد، مسبقاً وبعد حصولها (**معاريف**، ١٩٩٣/١/٢٩). وأضاف هنغبي انه «من أجل تحلية الجرعة المريرة هذه، أكدت المحكمة في قرارها على وجوب الحفاظ على حق الطعن في أمر الابعاد ولو بعد تنفيذ الامر. ولهذا الغرض طالبت المحكمة، السلطات، بالحرص على مثول المبعد شخصياً عند البحث في استئنافه. وهذا، قطعاً، مطلب هام، ولكن من المشكوك فيه ان يشكّل حاجزاً فعّالاً في وجه محاولات الاقدام ثانية على فرض عقوبات جماعية تعسّفية» (**المصدر نفسه**). وخلص هنغبي، في سياق تحليله لأبعاد ومضمون قرار محكمة العدل العليا، الى ان المحكمة ومن خلال عدم اصرارها على حق المبعد في الطعن في أمر ابعاده قبل تنفيذه، تكون أزالت «العائق الأكثر جدية الذي كان يحول دون تنفيذ عمليات ترحيل جماعي» (**المصدر نفسه**).

أمّا المعلّق القانوني، امنون لورك، فرأى ان هناك نقطتين جديرتين بالتأمل والدراسة في قرار المحكمة: الاولى، تتعلّق بالمحكمة نفسها؛ والثانية، بالحكومة. فعلى حدّ قوله، برهنت المحكمة انها مؤهلة للصمود، وصمدت فعلاً، في وجه الضغوط والاغراءات، وان استقلاليتها هي أمر قاطع ومحسوم، «فالقضاة معرضون [لتأثيرات]